فائض كبير في أعداد الصيادلة ومطالبات بإعادة النظر بالمعدلات وآلية القبول في الجامعات وتحديداً «الخاصة»

نقابة الصيادلة تقترح تجميد فرع الصيدلة في كافة الجامعات والصيادلة يعانون من البطالة

| فادي بك الشريف

ضجة كبيرة أثيرت حول الأعداد المتزايدة للصيادلة في طرطوس والذين تجاوز عددهم ٣ آلاف صيدلاني، الأمر الذي يتطلب حسب نقيب صيادلة طرطوس وضع معايير للقبول في كليات الصيدلة وخاصة في الجامعات الخاصة، علماً أن هذه الشكوى وضعها النقيب برسم رئيس مجلس الوزراء والتعليم العالي على هامش زيارة الوفد الحكومي إلى المحافظة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس جامعة طرطوس عصام الدالي أن هناك ضرورة للنظر بهذا الأمر بشكل دقيق ودراسته من جميع الجوانب، مشيراً في سياقه إلى الرواتب الكبيرة التي يتقاضاها أستاذ الصيدلة في الجامعة الخاصة والتي يتجاوز بعضها الـ ٥ ملايين ليرة سورية شهرياً، ناهيك عن الأعداد الكبيرة التي تخرّج سنوياً في الجامعات بما فيها الخاصة.

وقال الدالي: إن طرح النقيب سيكون على طاولة اجتماع مجلس التعليم العالي في جلساته القادمة، علماً أن رئيس الحكومة أكد أنه سيتم لحظ الموضوع ودراسته.

وأضاف الدالي: ما يخص أعداد المقبولين في كليات الصيدلة بالجامعات الحكومية متعلق بما تخلص عنه اللجنة العليا للاستيعاب، لكن ما يتعلق بالجامعات الخاصة بالإمكان أن يكون هناك تدخل لمجلس التعليم العالي لبحث الموضوع والتوصل لجملة من القرارات التي تنعكس إيجاباً على واقع الأعداد وتصوب المسار بالشكل المطلوب.

ونوه بأن أول دفعة تم تخريجها في كلية الصيدلة بطرطوس وصلت لقرابة الـ١٠٠ طالب وطالبة، وحازوا المرتبة الأولى في الامتحان الوطني الموحد، لكن ما تم طرحه هو أمر عام يشمل جميع كليات الصيدلة على مستوى الجامعات كافة.

وأضاف: عادة مع بداية كل عام دراسي تتم دراسة الأعداد المقرر قبولها في كل كلية من كليات الجامعات الخاصة بما فيها الصيدلة، علماً أن كل جامعة خاصة لها مفاضلتها التي تجريها لقبول الطلاب ضمن أعداد معينة ومسموح لها، مضيفاً: إن الأمر يختلف بالنسبة للجامعات الحكومية التي تقبل الطلاب ضمن معدل قبول في السنة التحضيرية للطب البشري وطب الأسنان والصيدلة ويتم فرزهم في السنة الثانية حسب معدلاتهم ودرجاتهم.

«الوطن» تواصلت مع نقيب الصيادلة في سورية وفاء كيشي التي أكدت أن هذا الأمر ليس جديداً، بل تم طرحه في عدة مؤتمرات سابقة، مؤكدة رفع عدة مقترحات إلى وزارة التعليم العالي تفضي إلى وجود أعداد كبيرة من الصيادلة الخريجين في الجامعات الخاصة ستوياً، جزء كبير منهم لا يجدون فرص عمل، وسط وجود نسبة من الصيادلة العاطلين عن العمل من دون وجود أماكن لاستيعابهم.

مضيفة: خاطبنا التعليم العالي بإحصائيات ومقترحات عدة، لكن لم يطبق شيء على أرض الواقع، وتم اقتراح إعادة النظر بالمعدلات وآلية القبول وخاصة في الجامعات الخاصة، كما أن من المقترحات التي تم طرحها خلال مؤتمرات سابقة: «تجميد فرع الصيدلة في الجامعات الحكومية والخاصة».

تراجع زراعة الكرمة لحساب التفاح في السويداء

| السويداء - عبير صيموعة

بيّن مدير زراعة السويداء أيهم حامد وجود تراجع في المساحات المزروعة بالكرمة في الآونة الأخيرة على ساحة المحافظة وذلك لعدم قابلية المنتج للتخزين ومردوديته المتدنية مقارنة بالتفاح، مشيراً إلى أن ذلك دفع المزارعين لاستبدالها بأشجار التفاح موضحاً أن المناطق التي تم استبدال التفاح بالعنب هي غير ملائمة لزراعة التفاح ما أدى إلى تدني إنتاجها هي الأخرى.

ولفت حامد إلى أن هناك بعض الزراعات لم تكن كذلك ناجحة كالزيتون نظراً لزراعتها في مناطق غير ملائمة بيئياً ومعدل هطولاتها المطرية لا تناسب ما تحتاجه هذه الشجرة من معدلات للأمطار والتي تفوق ٦٠٠مم.

وأشار إلى وجود مجموعة من المظروف التي أحاطت بزراعة الأشجار المثمرة في المحافظة وأثرت على الإنتاج سلباً وهو تأثر بعض أنواع الأشجار خاصة /التفاح- الكرمة- اللوز/ بالهطولات الثلجية والتي يعقبها الصقيع الشتوي والمترافق فيما بعد بالصقيع الربيعي الذي يتزامن حدوثه في كثير من الأحيان مع فترة الإزهار ما يؤدي إلى تساقط الزهر وبنعكس سلباً على الإنتاج فضلاً عن ذلك الهطولات المطرية المتذبذبة بين موسم وآخر والتي تؤدي إلى عدم انتظام إنتاج الأشجار المثمرة.

وأضاف حامد: إن من الإشكاليات الأخرى هو عدم توافر الأسمدة والمبيدات الحشرية بالشكل الكافي ما يتعذر التسميد والرش لعدم قدرة المزارعين على الشراء جراء ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات الحشرية لدى السوق المحلية.

ولفت مدير الزراعة إلى أن المسألة المهمة هي خلو المحافظة من جمعيات تسويقية متخصصة بتسويق منتج الفلاحين من الأشجار المثمرة الأمر الذي أبقى التسويق منوطاً بالتجار والسماسرة وانعكاسه سلباً على الفلاح من حيث المردود المالي.

وأكد حامد أن نجاح زراعة الأشجار المثمرة وإعطاءها إنتاجاً جيداً يتطلب دعم البحث العلمي الزراعي التطبيقي من خلال مراكز البحوث الزراعية الموجودة في المحافظة ورفدها بكل مستلزمات العمل بغية إيجاد حلول للمشكلات التي يعاني منها المزارعون إضافة لذلك يجب رسم آلية جديدة لتسويق إنتاج المحافظة من التفاح والكرمة بهدف التخفيف من أزمة التسويق أثناء الموسم، وذلك من خلال استصدار قرارات وتشريعات تلزم الموردين بتصدير المنتج المحلي أولاً والعمل على توفير المبيدات الحشرية الآمنة والتي لا تترك أي أثر متبق وبأسعار مقبولة إضافة إلى ضرورة السماح بإدخال أصناف جديدة من التفاح المرغوبة محلياً وعالمياً مشيراً إلى أن المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة في المحافظة تتجاوز الـ٥٠ ألف هكتار.

سائقون يطالبون بتوفير «بنزين السفر» في محطات الطريق إلى الساحل

| حلب- خالد زنكلو

باءت محاولات معظم أصحاب السيارات، من المسافرين بين حلب واللاذقية مروراً بحماة وحمص وطرطوس، في الحصول على مخصصات السفر من البنزين بزعم السفر ضمن محطاتهم.

وقال سائقو سيارات لـ«الوطن» إنه من غير المعقول ألا تتمتع جميع محطات الوقود بين حلب واللاذقية بميزة السفر، التي توفر جزءاً من كمية البنزين اللازم لقطع المسافة بين المدينتين، وخصوصاً في عز الموسم السياحي للأخيرة والذي يستوجب توفير المادة في معظم المحطات وزيادة كميتها عما هي عليه الآن.

ودعا السائقون مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات التحقق من صدق القائمين على محطات الوقود الطرقية المتهمة ببيع مخصصاتها في السوق السوداء عبر قطع البطاقات الالكترونية واستغلال ميزة السفر والاتجار بالمادة بسعر يتراوح بين ٢٥٠٠ إلى ٤٥٠٠ ليرة سورية لكل ليتر بنزين، بحسب المحافظات التي تتصدرها حلب في قيمة التسعيرة لعدم وجود منافذ حدودية مع لبنان لتهريب البنزين اللبناني الأكثر رخصاً، كما في حمص واللاذقية.

واستنكر أحمد برو لـ«الوطن» تخصيص وزارة النفط والثروة المعدنية كميات قليلة من البنزين بموجب ميزة السفر «إذ تبلغ مخصصات السيارة الواحدة ١٨ ليتر بنزين للسفر بين حلب واللاذقية و٢٥ ليتراً لقطع المسافة بين دمشق واللاذقية، مع استخدام الميزة مرة واحدة شهرياً، الأمر الذي يضطرنا إلى شراء البنزين الحر المهرب من لبنان والمتوافر على طرقات حمص لكن بنوعية رديئة بسبب غشه وخلطه بمواد تلحق الأذى بمحرك السيارة».

وأوضح محمد العيسى لـ«الوطن» أنه لا خيار أمام المسافرين من أصحاب السيارات سوى شراء البنزين اللبناني المغشوش من الطريق السريع المؤدي إلى طرطوس واللاذقية بسعر ٢٥٠٠ ليتر الواحد «بعد تعذر اقتناء بنزين الأوكتان ٩٥ وبالسعر نفسه بسبب الازدحام الكبير على الكازيات التي توفره في مراكز المدن وعلى طريق السفر في حال توافره بعد تخصيص كازيات وبعدد محدود على الطرقات لتخديم المسافرين، ولذلك أرغمت على شراء بنزين من إحدى الكازيات في حلب وبالسعر الحر البالغ ٣٥٠٠ ليرة لليتر الواحد»!

ويأمكان المسافرين إلى الشاطئ الأزرق في اللاذقية بهدف الاستجمام ملاحظة الازدحام الكبير عند مدخل محطة وقود الشاطئ الأزرق الحكومية القريبة من أهم مطارح السياحة في البلاد «قصدت المحطة الساعة الخامسة صباحاً لحجز دور متقدم بغية الحصول على بنزين السفر، وانتظرت ثلاث ساعات ونصف الساعة لتفتح المحطة أبوابها كي أحصل على ١٨ ليتراً كون آخر تعبئة لي كانت في حلب»، حسب قول معتز بركات لـ«الوطن».

شطب خبراء لحالات فساد وتلاعب بتقارير الخبرة واستبعاد آخرين بعد الشك بتقديمهم أوراقاً مزورة

بلال لـ«الوطن»: آلية اختيار الخبراء الجديدة تخفف من حالات الفساد بالخبرات في الدعاوى القضائية

| محمد منار حميجو

أكد رئيس مكتب الخبرات القضائية في وزارة العدل القاضي عمار بلال أنه تم وضع آلية جديدة في اختيار الخبراء تهدف لضبط إجراءات الخبرة وخطوة لتخفيف الكثير من حالات الفساد في الخبرات المقدمة في الدعاوى القضائية، إضافة إلى ضبط الوقت لتقديم تقرير الخبرة للمحكمة حتى لا يتم تأجيل الدعوى نتيجة عدم التزام الخبير بالمدة الزمنية، مؤكداً أنه سيتم استبعاد كل خبير ماطل في تقديم تقريره للمحكمة في الجداول القادمة.

وأعلنت وزارة العدل أسماء المقبولين من الخبراء الاختصاصيين في كل من عدليات دمشق وريف دمشق والسويداء والقنيطرة ودرعا وحمص وحماة وإدلب ودير الزور والحسكة، كما تم تحديد موعد أداء اليمين القانونية في العدليات المذكورة اعتباراً من الخامس والعشرين من الشهر الحالي وحتى الثامن من الشهر القادم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار بلال إلى أن مؤسسة الخبرات القضائية من المؤسسات المهمة جداً في عملية التقاضي وأداة مساعدة بشكل كبير لتحقيق العدالة وبالتالي تكون الخبرة في بعض الدعاوى حاسمة وبالتالي كان لابد من الاهتمام بها بشكل كبير وبآلية اختيار الخبراء.

وأوضح أنه تم تفعيل كل البنود القانونية في المرسوم ٨٥ الصادر في عام ٢٠١٣ لتفعيل مبدأ انتقاء الخبراء، موضحاً أن هذا المبدأ وفق المرسوم له ثلاث مراحل: الأولى تتم من خلال اللجان الفرعية وهي عبارة عن لجنة مؤلفة من ثلاثة قضاة مؤلفة في العادة من أقدم القضاة في المحافظة وهذه اللجنة على تماس مباشر مع كافة المحاكم في قصور العدل وبالتالي يجب أن تتقصى وتبحث وتدرس أوراق كل شخص قدم لجدول الخبرات.

وبيّن بلال أن المرحلة الثانية من آلية اختيار الخبراء أن اللجنة الفرعية ترشح الأسماء، التي استكملت أوراقها ووجدت مضيفاً: في الحقيقة هذا الأمر لا ينطبق على مؤسسة الخبرة باعتبار أن الخبير يجب أن يكون شخصاً متميزاً وذا علم خاص.

وبيّن أنه منذ عامين كان المكتب يعمل على معرفة أداء الخبراء من خلال مراسلة المحاكم والإطلاع على عملهم، مشيراً على أن بعض المحاكم لم يكن لديها إحصاء جيد عن عمل الخبراء لذلك أصدر وزير العدل في الأيام الماضية تعميماً طالب فيه التفتيش القضائي بالتركيز على السجلات الواجب مسكها في كل محكمة وسوف يعتبر هذا السجل مرجعاً لمعرفة أداء وعمل الخبراء.

ولفت بلال إلى أنه من خلال هذا السجل تستطيع اللجنة في كل محافظة معرفة بشكل أولي أداء وعمل الخبراء، بمعنى هل هذا العمل من الخبرات الجيدة وترتاح لها المحاكم وتؤدي الغاية المطلوبة منها وبالتالي المقصود هنا هو الإطلاع على مهنية الخبرة، مؤكداً أن الخبير يمكن أن يلعب دوراً في إبطاء مجريات الدعوى في حال أهمل الأوقات الزمنية المحددة من المحكمة لتقديم تقرير الخبرة لدى المحكمة.

وكشف بلال أنه تم شطب خبراء لحالات فساد وتلاعبهم في تقارير الخبرة، كما أنه تم شطب خبراء آخرين حاولوا التلاعب بالأسماء بمعنى أنهم قدموا بأسماء غير حقيقة وبالتالي تم وضع معيار الرقم الوطني أثناء تسجيل الخبير في جدول الخبراء حتى لا يكون هناك تلاعب بالأسماء.

وأكد بلال أنه تم استبعاد خبراء بعد تكرار أخطائهم وآخرين تم استبعادهم بعد الشك بتقديمهم أوراقاً مزورة أو أهمل أحدهم هذه الأوراق وبالتالي من الطبيعي أن يتم استبعاده لأن ذلك يثير الشك في خبراته، وخبراء آخرين تم استبعادهم أيضاً لعدم بذل جهد كاف وعدم الالتزام بالمدد الزمنية التي حددتها المحكمة في الدعوى ما يؤدي إلى ضياع الحقيقة.

> مؤسسة الخبرات القضائية مهمة في عملية التقاضي وأداة مساعدة لتحقيق العدالة

مصروف جديد في السويداء:

الإنفاق على شراء مياه الشرب

| السويداء – عبير صيموعة

باتت قضية تعطل آبار مياه الشرب في السويداء القضية الأهم لدى الأهالي الذين تواصلوا مع «الوطن» من عدد كبير من القرى والبلدات وإحياء المدينة مؤكدين في شكواهم أن خروج آبار الشرب من الخدمة جراء التقنين الكهربائي إضافة إلى قلة ساعات الضخ بسبب الانقطاعات المتكررة أدى إلى خلق أزمة خانقة في مياه الشرب على كامل ساحة المحافظة.

وأوضحوا أن قضية تزودهم بالمياه عن طريق الصهاريج يرتب أعباء مالية كبيرة بعد أن تراوحت أسعارها بين ١٢ إلى ٣٠ ألفاً للنقلة الواحدة، الأمر الذي جعل من قضية المياه مزاحماً أساسياً للقمة عيش أسرهم.

وأكد الأهالي أن الأعباء المالية المترتبة جراء تأمين مياه الشرب باتت تشكل أرقاماً للجميع وخاصة مع الغلاء الكبير لأسعار المواد الغذائية ما جعل تامين ابسط متطلبات أي عائلة يحتاج إلى حسبة كبيرة تفوق قدرتهم أضعافاً مضاعفة، وحسب قولهم لم يعد يعرف رب الأسرة كيف يمكنه التوفيق بين متطلبات لقمة العيش وبين مياه الشرب.

وطالب الأهالي بضرورة إيجاد حل سريع لقضية تعطل الآبار إضافة إلى ضرورة التنسيق بين وزارة الموارد المائية ووزارة الكهرباء لضبط ساعات التقنين ليتم تغطية نقص مادة المازوت لزوم تشغيل مولدات الآبار وإلا فإن العطش سيكون الهم الأكبر خلال الأيام القليلة القادمة.

بدوره مدير مؤسسة مياه السويداء وائل شقير أكد لـ«الوطن» أن تواتر التيار الكهربائي أدى إلى خروج كثير من الآبار على ساحة المحافظة من الخدمة.

وأشار إلى أن الأعطال في الآبار قليلة العمق أقل من الآبار العميقة والتي تزيد أعماقها على ٥٠٠ متر والسبب هو انخفاض الجهد بين لوحة التشغيل والمحرك والذي ينجم عن طول الكابلات حيث يؤدي انخفاض الجهد إلى جعل المحركات على الأعماق الكبيرة بالعمل على الحالة الحدية المسموحة للشركات الصانعة يضاف إليها التشغيل الطويل للآبار مع مواعيد التغذية الكهربائية والذي يشكل أحد العوامل لتعطلها، ما يجعل معظم أعطال الآبار كهربائية في المحركات أكثر مما هي في المجموعة الميكانيكية للمضخات.

وأكد شقير لجوء المؤسسة في الفترة الأخيرة إلى شراء المحركات بما يتناسب مع أعماق الآبار علما أنه من المفترض أن تمتلك المؤسسة أكثر من ٦٠ مضخة غاطسة ضمن مستودعاتها لتبديل المتعطل منها بأسرع وقت ريثما تتم صيانتها وبذلك يتم تفادي نقص المياه عند تعطل أي بئر، إلا أن قلة الاعتمادات المالية حالت دون ذلك، ما دفع المؤسسة إلى القيام بأعمال الصيانة ولف المحركات لتلك المضخات وبالتالي تعرضها لاحقاً لأعطال لأن أي مضخة لها عمر افتراضي في العمل ومعظم مضخات الآبار في المحافظة قد تجاوزت عمرها الخدمي بسنوات

وأشار شقير إلى أنه لا يمكن حصر عدد الآبار المتعطلة على ساحة المحافظة لأنها متاحة حيث تسعى المؤسسة إلى إصلاح المتعطل منها مباشرة وخاصة الأكثر إلحاحاً منها.

ولفت شقير إلى قيام المؤسسة بتزويد الأهالي بصهريج ماء كل شهر مجاناً على أقل تقدير موضحاً أن الأسعار المرتفعة لصهاريج المياه متعلقة بأصحاب الصهاريج الخاصة الذين يبررون ارتفاعها بارتفاع أسعار مادة المازوت.

الشؤون الاجتماعية تطلق مبادرة «قطرة ماء»

١٨ شكوى على الجمعيات «الخيرية» في الحسكة

| الحسكة - دحام السلطان

بيّن مدير الشؤون الاجتماعية والعمل إبراهيم خلف لـ «الوطن» أن المديرية أمام إنجاز مشروعين مهمين يخصان العمل الإغاثي بالدرجة الأولى، يقف أولهما عند إحداث قاعدة بيانات جديدة وموحدة بين الجمعيات والمديرية واللجنة الإغاثية الفرعية بالمحافظة، الغاية منها وضع حد للازدواجية من خلال تحديد ثوابت لأحقية المستفيدين، الذين كانوا عادة يستفيدون من أكثر من جمعية؛ وسهولة عملية شطبهم في حال تكرار عملية استفادتهم من أكثر من جمعية، لافتاً إلى أن عملية إنجاز قاعدة البيانات الجديدة الإلكترونية ستعتمد على عبر عملية الربط الشبكي، تجاوزت نسبة إنجازها ٤٠ بالمئة، ما يسهل تحقيق عملية الرقابة في عمل الجمعيات من قبل المديرية بالشق الإغاثي عبر برنامج موحد.

وأشار خلف إلى أن المشروع الثاني يقوم على تقييم أداء عمل الجمعيات وعمل مجالس الإدارات فيها بشكل دوري، وتحديد المعايير والروائز السليمة من خلافها من خلال عملية التقييم ومن ثم اقتراح حل مجالس إدارات الجمعيات التي فيها أخطاء أو حتى حل الجمعية نفسها بالكامل، منوهاً أنه تم إحداث صندوق شكاوى في المديرية إضافة إلى أرقام هاتفية ساخنة لتلقي الشكاوى من المواطنين المتعلقة بعمل المديرية والجمعيات الخيرية، مؤكداً وصول ١٨ شكوى حتى تاريخه والقسم الغالب منها محق وموضوعي وجميعها قيد المعالجة والحلول.

وفي سياق آخر بيّن مدير الشؤون أن المديرية ومن صلب عملها الإغاثي في وضع الحلول البديلة لمعالجة انقطاع مياه الشرب عن أكثر من مليون مواطن من أبناء مدينة الحسكة وريفها الغربي بوجودها ضمن اللجنة المشرفة على توزيع الصهاريج على المواطنين، فإن المديرية أطلقت مبادرة «قطرة ماء» كاستجابة طارئة بإدخال بين ٦٠٠- ٧٥٠ برميل ماء يومياً إلى أحياء وسط المدينة من خلال الجمعيات التي تتبع لعمل المديرية، إضافة إلى الهيئات الروحية الأخرى وبتكلفة ٢٠ مليون ليرة، إضافة إلى تحديث قاعدة بيانات مكتب التشغيل وسجلات ذوي الاحتياجات الخاصة الحاصلين على بطاقة إعاقة والبالغ عددهم ٢٤٦٠٠ معوّق، وذلك من أجل حصر أعدادهم الجديدة بعد رفع كتلة المتوفين عنهم الموجودين خارج البلاد، لحصر الباقين وإمكانية تخديمهم وفق احتياجاتهم بالشكل المطلوب، لافتاً إلى أن المديرية تشكو اليوم من نقص كادر العاملين والذين تحتاج منهم ١٢ عاملاً من جميع الاختصاصات وقد تمت مخاطبة الوزارة بذلك.